وليد نويهض

لبنان... والعاصفة الدولية

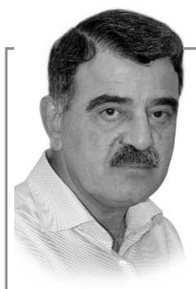

□ مضى 32 يوماً على العدوان الأميركي – الصهيوني على لبنان (دولة ومقاومة) وحتى الآن تبدو الآمال المعلقة على تسوية سياسية تتعثر في مجلس الأمن. فالولايات المتحدة ترفض الأخذ بالتعديلات التي اقترحتها الحكومة اللبنانية على مشروع القرار الأميركي – الفرنسي. باريس وافقت على بعض التعديلات وكذلك موسكو وإلى حدٍ ما أظهر بعض دول الاتحاد الأوروبي تعاطفه الإنساني مع المأساة اللبنانية. واشنطن لاتزال على عنادها وتصر على استثمار الفرصة واستغلالها إلى حدها الأقصى. فهي رفضت حتى مشروع وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أيام (72 ساعة) تقدمت به روسيا لمساعدة المحاصرين على النزوح ونقل الجرحى ودفن القتلى أو ايصال المساعدات الطبية والغذائية للمدنيين المعزولين في قراهم وبلداتهم.

إنها محرقة صهيونية – نازية تشرف الولايات المتحدة على إدارتها سياسياً في الاتجاه الذي يناسب مصالحها ولخدمة مشروع «المخاض» و«شرق أوسط جديد» الذي أعلنت عنه وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس.

مر 32 يوماً على العدوان ولاتزال الحرب مفتوحة على احتمالات منها أن تبقى تراوح في مكانها إلى أن يأتي موعد 31 أغسطس/ آب الجاري (فتح الملف الإيراني في مجلس الأمن)، وأما أن تتقدم «إسرائيل» من الشريط الحدودي إلى عمق يتراوح بين 10 و20 كلم (جنوب نهر الليطاني)، وأما أن يمنع حزب الله تقدمها ويفرض عليها القبول بوقف إطلاق النار (التوازن السلبي)، وأما أن تتدحرج الحرب ويتسع نطاقها الجغرافي إلى العمق اللبناني (شمال الليطاني) وصولاً إلى الجوار (الحدود السورية)، وأما أن تنعدم امكانات الحل العسكري ويتحول لبنان إلى ساحة مفتوحة للصراع السياسي الإقليمي والدولي.

كل الأبواب السياسية مفتوحة أمام احتمالات الحرب المفروضة على لبنان. وإعلان حكومة ايهود اولمرت عن عثورها على جثتين لجنديين إيرانيين معطوفاً على إعلان الحكومة البريطانية القبض على مجموعة (25 شخصاً من جنسيات عربية ومسلمة مختلفة) كانت تحاول خطف عشر طائرات مدنية، بالإضافة إلى تهديد تل أبيب بتوسيع دائرة الهجوم البري خلال يومين... كل هذا يشير إلى «مخططات جديدة» تريد تدويل الأزمة في لبنان واحتمال نقلها إلى أمكنة أخرى في حال توافرت الظروف المناسبة.

أمام هذه الاحتمالات الحربية المفتوحة ما هي الاحتمالات السياسية المفتوحة أمام لبنان والمنطقة؟ أن يستقر الوضع على حاله من دون تغيير، ان يتعدل التوازن لمصلحة مشروع التدويل، ان يتطور المشروع الأميركي – الإسرائيلي باتجاه استكمال تقويض لبنان (دولة ومقاومة) وبالتالي ينتزع من دائرته العربية (اتفاق الطائف) والتأسيس عليه لبناء تصور جديد (أميركي) عن شرق أوسط وعدت رايس بقيامه بعد «مخاض».

في مواجهة هذه الاحتمالات المفتوحة حربياً وسياسياً ما هي الامكانات المتاحة أمام لبنان (المحدود القدرات) للتأثير والتعديل؟ هناك مشروع وطني وافقت عليه المقاومة يتألف من سبع نقاط، وهناك مشروع أميركي – فرنسي يمثل وثيقة استسلام واذعان رفضها الجانب اللبناني (دولة ومقاومة). وهناك مشروع روسي – فرنسي (غير واضح المعالم) يدفع باتجاه وقف إطلاق النار ونشر قوات دولية (يونيفل) على الحدود بمعاونة الجيش اللبناني. وهناك مشروع أميركي (إسرائيلي) يطالب بنشر قوات دولية (متعددة الجنسية) تحت الفصل السابع قبل وقف إطلاق النار يعقبه تراجع حزب الله تمهيداً لتطبيق القرار 1559.

الصيغة المحتملة

مجلس الأمن ناقش أمس كل تلك الصيغ والأفكار والاقتراحات والمشروعات والاعتراضات اللبنانية. والسؤال ما هي الصيغة المحتمل صدورها عن مجلس الأمن؟ أن ينجح لبنان بفرض مشروعه (شروطه) على الدول الكبرى و«إسرائيل» من خلال اقناعها بأخذ تصوراته كأساس قانوني لأي قرار يصدر عن مجلس الأمن. أن يفشل لبنان في فرض مشروعه ويضطر للقبول بحد أدنى ويوافق على مشروع توافقي بين الرأي الفرنسي – الأميركي والتعديلات التي تقدمت بها الحكومة اللبنانية. أن تتدخل القوى العربية والإقليمية والدولية (روسيا والصين) لمصلحة لبنان وتعمل سياسياً وضمن نسق مشترك لحمايته من الانهيار العام واحتمال تفككه إلى دويلات طوائف.

المعلومات المتوافرة حتى الآن تشير إلى صعوبة نجاح لبنان في إصدار قرار يكون لمصلحته بالكامل. فالضغوط الأميركية تمنع مثل هذا الاحتمال في اعتبار أن واشنطن تعتبر شريكاً استراتيجياً لحكومة تل أبيب. وبما أن الولايات المتحدة تعمل لمصلحة حليفها الإسرائيلي فإن أقصى ما يمكن أن يحصل عليه لبنان قبول واشنطن بإجراء بعض التعديلات الشكلية على المشروع تحد من الاضرار الكارثية عليه ولكنها في النهاية لن تمنع من وقوعها إذا وجدت أنها تخدم «إسرائيل». فأميركا إسرائيلية مهما حاولت الظهور بمظهر المحب للبنان وبيروت. فهي مع لبنان ضد سورية مثلاً، لكنها ليست معه ضد «إسرائيل».

لبنان إذاً في وضع صعب للغاية وكل الترجيحات تشير إلى أن المشروع الدولي الذي يتوقع صدوره عن مجلس الأمن اليوم أو غداً لن يكون (مهما أدخلت عليه من تعديلات) لمصلحته إلا في حدود نسبية تضمن تخفيف الأضرار ولا تضمن احتمال وقوعها.

هذا في حال صدر القرار عن مجلس الأمن. أما في حال فشلت الدول الكبرى في التوصل إلى صيغة توفيقية بشأن القرار فمعنى ذلك أن الحرب ستتواصل وتصبح الاحتمالات مفتوحة على مخارج لا تعرف نهاياتها.

الحرب لم تنته حتى الآن. وكل الأبواب مفتوحة على احتمالات مطروحة منها معروف ومنها غير واضح المعالم. حزب الله اثبت قدرة قتالية عالية ونجح في تكبيد العدوان خسائر كبيرة ومنعه ميدانياً من تعديل الموازين على الأرض وفرض عليه تغيير خططه وتكتيكاته العسكرية. إلا أن منطق المواجهة المكشوفة إقليمياً وعربياً ودولياً يطرح السؤال أمام قدرة حزب الله في الاستمرار على الصمود الميداني مقابل مدى قدرة تل أبيب على تحمل نتائج ذاك الثبات الذي اظهرته قوات الحزب في مختلف الميادين والمواقع؟

مستقبل لبنان الآن يتأرجح بين مدى نجاح دولته (المقوضة والمشلولة) في كسب الجولة الدبلوماسية في مجلس الأمن وبين مدى نجاح حزب الله (المقاومة) في الحد من اطماع «إسرائيل» وكسر شوكتها العسكرية على أرض الجنوب.

وبين هذه وتلك مضى 32 يوماً على العدوان وحتى الآن لاتزال آفاق الحرب غير واضحة المعالم والأهداف. وهذا الغموض يكشف عن معاني تلك الإعلانات التي كشفتها تل أبيب (العثور على جنديين إيرانيين) ولندن (القبض على شبكة ارهاب دولية). فالاكتشافات الإعلامية الإسرائيلية – البريطانية تظهر الكثير من الخفايا التي تستهدفها الولايات المتحدة من وراء تلك العاصفة الكبرى التي هبت على البلد الصغير.

walid.noveihed@alwasatnews.com

وجهاً لوجه

منطق «النفيسي» السياسي!

□ شخصية مثل عبدالله النفيسي ليس من السهل تجييرها لصالح جماعة، وخصوصاً إذا كانت جماعة فئوية ذات إنسدادات أفقية قاعدية (جماهيرية) وإنسدادات عمودية إذ ليس لديها القدرة على قول كلمة لا مرة واحدة في حياتها وطيلة تاريخها على أرض الوطن!

النفيسي يعتمد التحليل المنطقي للحوادث، وليس العاطفي، ويستند على وقائع حية ويستشرف المستقبل بحسب سيناريوهات علمية لا صلة لها بمجاملة نظام سياسي معين أو مداراة خاطر تنظيم نخبوي أو شعبوي محدد.

لذلك، فإنه من الصعب على الفئويين حصر «النفيسي»، الذي قدم دكتوراه بعنوان: «دور الشيعة في العراق السياسي الحديث» في طائفة معينة، أو حصره فكرياً في منظومة ذات قوالب محددة وجاهزة، وهكذا فليس من سبيل لحصر النفيسي. وما قاله النفيسي في الأحاديث الجانبية والجماعية وفي كثير من الأحيان إلا دليلاً على نفس بشرية راقية ترفض ترهات طائفية استئصالية أو فئوية حصرية تحتكر تمثيل الاسلام وأهله، إضافة إلى أن النفيسي كما ذكرنا لا ينطلق من أطر دينية (وإن كان بحسب التصنيف الدارج يعتبر قريباً فكرياً من الإخوان المسلمين) إلا أن منطلقات النفيسي في تنظيراته السياسية تعتمد علمية تحليلية بحتة لا علاقة لها إلا بأصول علم السياسة والاستراتيجيا... أي هي أصول يستخدمها المسلم والمسيحي واليهودي ومن لا دين له.

وعلى ذلك، فإن المداخلات التي حملت صبغة طائفية، ليس مكانها طاولة يتحدث فيها النفيسي، إذ ليس وارداً فيما يقوله النفيسي أي إطار اجتماعي محدد فهو يعتمد على علم أصول السياسة الذي لا يعرف الملل أو النحل، وإنما يشخص حالات موجودة في الواقع المعاش، وطبيعة الصراع الدائر في المنطقة ومصالح الدول الكبرى، أي واقع انهزام الأنظمة العربية (نقابات النهب)، أو تدخلات إيران في العراق، أو مصالح أميركا والكيان الصهيوني.

«**عطني إذنك**»...

كانت الفرصة مواتية في مسجد جمعية الإصلاح بالمحرق لتنبيه أحد الإخوة بشأن عدم وجود يافطة ترحيبية أو تدلل على أن محاضرة مهمة تقام هنا في الجمعية، فأكد لي أن الأمر لدى الإخوة وإنهم قد أبلغوا الناس عن طريق النشر في الصحافة و«مسجات» الهواتف، ومن وجهة نظر محدثي ذلك يكفي! ولكن حينما يقوم أحد النواب المحسوبين على إحدى الجمعيات بتوزيع «بسكويت» على الأطفال توضع له الصور واليافطات ولا يتم مصور إلا ويحضر ولا تتم صورة إلا وتؤخذ، فهنيئاً للجماهير البحرينية ولكم الاهتمام بأشياء تافهة والغفلة عن القضايا الاستراتيجية العظمى والشخصيات ذات الوزن على الساحتين الإقليمية والدولية.

محمد العثمان

mohd.alothman@alwasatnews.com

«إسرائيل»... بربرية القوة إلى أين؟

هيثم مناع

مفكر عربي من سورية

□ في السابع من مايو/ أيار 1948 وجه مندوب لبنان في الأمم المتحدة شارل مالك، برقية إلى الحكومة اللبنانية يقول فيها: «لقد أتم اليهود استعدادهم لإقامة دولتهم بالقوة، وسيباشرون العمليات العسكرية خلال هذا الشهر، فإن لم يقض العرب على هذه الدولة في غضون سبعة أيام، ستدوم سبعة أشهر، فإن لم يقضوا عليها خلال سبعة أشهر ستدوم سبعة أعوام، فإن عجزوا عن إزالتها في سبعة أعوام فقد تدوم سبعين عاما وربما أكثر».

وقف العالم الغربي بمعسكريه مع قيام دولة «إسرائيل» ورفض العرب والمسلمون هذه الدولة. كانت هزيمة حرب 1948 نكبة هزت أركان الدول العربية بعد الكولونيالية الناشئة. ومن المنافي ولدت هوية فلسطينية مشتركة لكل الفلسطينيين في الوعي الجماعي كمشروع سياسي وثقافي وحضاري لاستعادة الذات التي استلبتها دولة الاستيطان اليهودي في فلسطين.

وعلى رغم النكبة ونكسات الجانب العربي السياسية والعسكرية، لم تتعرض الهوية الفلسطينية لأزمة تعادل بعمقها تلك الناجمة عن اتفاق أوسلو في 13 سبتمبر/ أيلول 1993، إذ دفعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ثمن عودتها إلى فلسطين المحتلة، تفكيك الفكرة الأساسية في تكون الشخصية الوطنية الفلسطينية. الفكرة التي نشأت في المخيم، باعتباره الحيز الذي طور الفلسطينيون في تخومه، كما ينوه محمد حافظ يعقوب، استراتيجية هويتهم في البقاء. فكرة قائمة ليس فقط على وحدة المشروع ووحدة المصير، بل أيضا وقبل كل شيء وحدة الأرض الفلسطينية الجامعة لمن عليها على اختلاف دينه ومذهبه في دولة حديثة ديمقراطية مدنية.

أزمة الهوية هذه لم تحدث يومها في الجانب الإسرائيلي بالعمق نفسه، فالحكومات الإسرائيلية المتتابعة لم تتعامل يوما مع فكرة السلام باعتبارها مسارا متبادلا أساسه قبول الآخر بوصفه مشروعا سياسيا لدولة قابلة للعيش. وهنا نعود إلى جذور أسطورة التأسيس لدولة «إسرائيل» القائمة على رفض الآخر الفلسطيني ككيان سياسي. لم يكن الآباء المؤسسون يوما يهذبون الكلمات والعبارات في كل ما يتعلق بالترحيل والنفي القسري كوسائل «مشروعة» لبناء وطن قومي نقي. الدفاع العدواني aggressive defense، الذي جعل منه ديفيد بن غوريون إنجيله العسكري، يربط باستمرار بين تحطيم الهدف العسكري وطرد السكان. الحكومة الإسرائيلية التي وقعت أوسلو، لم تكن بعيدة عن هذا النهج حين ربطت بشكل عضوي بين بناء المستوطنات والعملية السياسية.

> **هزيمة حرب 1948 نكبة هزت أركان الدول العربية بعد الكولونيالية الناشئة**

الدولة الداعرة

لم تكن السلطة الفلسطينية مطلع 2006 قادرة على دفع ثمن صناديق اقتراع وتغطية كلف العملية الانتخابية عندما صوتت «الغالبية الفلسطينية تحت الاحتلال» لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي لا تعترف بدولة «إسرائيل». جاء هذا في ظروف يمكن القول إنها الأسوأ في العالم العربي منذ رسالة شارل مالك المنوه إليها أعلاه. وعلى رغم ذلك، يتقاسم الرأي اليوم معها مجموعة اتجاهات فكرية وسياسية تتزايد يوما بعد يوم، موزعة على أكثر من مصدر نظري وعقائدي، ولأسباب ليست بالضرورة واحدة. تتحدث عن تفسخ بنيوي في الكيان الإسرائيلي وحال ضياع سياسية، لا يغطيها الخطاب الأمني والمزايدات السياسية ولا يرحمها الوهن الرسمي العربي. فالمواجهة الإسرائيلية البربرية للانتفاضة الثانية والخيارات السياسية الأحادية الجانب رفعت الغطاء الاعتباري عن المشروع الصهيوني في أوروبا. كما ولم تعد «الحرب على الإرهاب» مادة ممكنة للتسويق لبيع الناتج الإعلامي الإسرائيلي منذ مجازر العدوان الإسرائيلي الجديد على لبنان.

لقد أفلتت الدولة من عقالها وأصبحت تتلبس تعريف Etat Voyou «الدولة الداعرة» بكل صفاته. تعبير «العصابة» الذي استعمله مندوب الإدارة الأميركية في الأمم المتحدة جون بولتون، ينطبق على أصدقائه الإسرائيليين أكثر مما يمكن استعماله بحق المقاومة المشروعة للعدوان.

في الوقت الذي يتم فيه توظيف المأساة اليهودية في ظل النازية – في صناعة متكاملة تبدأ بتعزيز عقدة الذنب وتنتهي إلى الحصول المجاني على أسلحة الدمار الممنوعة – تعيد الدولة، التي قدمت نفسها للعالم باعتبارها النقيض المعنوي لمأساة اليهود في ألمانيا، إنتاج السيناريو بصيغة تناسب الزمان والمكان. في لحظة «اكتمال» التفوق العسكري الإسرائيلي التقني بكل المعاني، ونجاح اللوبي الموالي لـ «إسرائيل» على الصعيد العالمي في إقامة تواصل قانوني وسياسي بين المقاومة والإرهاب، على الأقل في عرين حلف شمال الأطلسي. تنال الحكومة الإسرائيلية تفويضا مفتوحا بالقتل والهدم من المحافظين الجدد. وتستغل فرصة التواطؤ الغربي الرسمي والتعفن العربي الرسمي لتخرج كمون أحقادها على لبنان. لبنان التعددية الدينية والطائفية. لبنان القدرة على التعايش. ولبنان المقاومة. لكن لهيب الحقد نفسه هو الذي يضع المجتمع الإسرائيلي ويضعنا أمام أسئلة مركزية تعيدنا إلى المساءلة الأولى بشأن شرعنة الكيان الصهيوني:

– ما هي الفكرة التي تحملها الجماعة الإسرائيلية اليهودية عن تنظيم العلاقة مع المكونات الذاتية للدولة وجيرانها؟

– هل يمكن أن يتحرر المجتمع اليهودي الإسرائيلي من فكرة العصبية الممزوجة بالتفوق كأساس لأمنه، هذه الفكرة الخلدونية التي تترجم في كل أزمة بارتكاز مفهوم الشعب بشأن القوة المسلحة والوطن على كراهية الآخر؟

– هل يمكن للسيطرة أن تكون عنصر توازن داخلي وتعايش خارجي؟

– هل بإمكان هياكل الدولة حماية عملية إعادة إنتاج الغيتو «الموسع في كيان سياسي» من الخوف والحقد؟

– هل يمكن للمجتمع الإسرائيلي الاستمرار اليوم من دون أرضية باثولوجية منجبة للعقد النفسية داخل الجماعة، وللجرائم الجسيمة من حولها، باعتبار إرهاب الآخر عنصر اطمئنان أساسي للذات المهزوزة؟

تعبئة الأحقاد والتعصب

أصبحت تعبئة لوبي المناصرة لمشروع يعيش أزمة معممة ترتبط أكثر فأكثر بتعزيز التعصب والعصبية اليهودية. أما مناهضة كل اندماج لليهود في مجتمعاتهم فتحولت اليوم إلى سياسة رسمية للدولة العبرية. ومع كل فشل في خوض معركة العلمنة الضرورية للخروج من الجماعة المتسلطة إلى الدولة الديمقراطية، مع كل فشل في التعامل المتكافئ مع الجيران، أو في الخروج من ثقافة العنف الضروري للأمن إلى ثقافة الاعتراف بالآخر كأساس لأي استقرار أمني وسياسي، أو في بناء علاقة بشرية خارج منطق العربات المصفحة والطائرات القادرة على التحطيم والاغتيال بذكاء... مع كل إخفاق جديد، لا تنحسر النتيجة فقط في فقدان الاستقرار السياسي موضوعيا والاستقرار النفسي ذاتيا. بل تتعدى ذلك إلى تكوين جماعة مغلقة تسلطية بتعريف طبيب الأمراض النفسية لوسيان لـ «إسرائيل»: «جماعة محمولة بالطباع التسلطية (الأوتوريتارية) تفرز ميثولوجيا تكوينية، تأسيسية، مسارية وأصلية. الأب المشترك، الإله، الطوطم... يؤسسون الاعتراف المتبادل بينهم عبر مراجع بيولوجية كاذبة: نحن من اللحم نفسه، لقد استهلكنا الضحية عينها، الدم نفسه يجري في عروقنا... تتشكل الجماعة بالتعارض مع الخارج (الآخر)، وهكذا ينبثق الطبع التسلطي. إذا كنا داخل الجماعة بين أخوة الدم، فالآخر الخارجي يتحدد بعلامات وصفات تختلف عن صفات الجماعة. وهذا الاختلاف يصبح حاملاً للقيم، والآخر خارج الجماعة يصبح حاملا للشر. التجمع يسمح للطبع التسلطي بأن يحمل من دون توجس ولا قلق حكما تحقيريا بشأن الآخر، حكما يسمح بكل العداوات وكل المظالم» (مدخل إلى الأمراض النفسية، ص 37، 1984).

> **الخروج من ثقافة العنف الضروري للأمن إلى ثقافة الاعتراف بالآخر كأساس لأي استقرار أمني وسياسي**

لا تحمل السلطة في ذاتها تبريرها النهائي مرة واحدة وإلى الأبد. فشرعية الدولة ترتبط أولاً بما تعنيه بالنسبة للجماعة التي تشكل إطارها البشري. أي بالفكرة التي تحملها الجماعة عنها وقدرة هذه الفكرة على أن تكون قاسما مشتركا أدنى مع محيطها الجغرافي. فلا يكفي أن يطمئن المواطن الإسرائيلي على تفهام الأميركي أو الإنجليزي لدوافعه المعلنة لاعتماد العقوبات الجماعية في فلسطين ولبنان استراتيجية عسكرية: حصار اقتصادي واجتماعي وبشري، قصف البنية التحتية واستهداف القرى والمدن اللبنانية، تحويل فلسطين المحتلة إلى سجن محاصر بترسانة عسكرية تصول وتجول فوق سمائه وبين بيوته وعلى الشاطئ وفي البيارات المحطمة والإدارات والمنشآت الاقتصادية المدمرة: المجتمع إرهابي والقيادة إرهابية، خطف القيادة السياسية الفلسطينية والاعتداء على القيادي بالضرب والإهانة عن سابق إصرار وتصميم مهمة نبيلة!. لا اعتذار ولا هزة جفن إن أدى قصف بيت مقاتل إلى خسارة ثلاثين مدنيا. أليست «الحرب على الإرهاب» في قراءتها الأميركية الإسرائيلية أيضا، إلغاء تفريد المسئولية بدعوى عزل الإرهابي عن مجتمعه؟ أي العودة إلى ما قبل مفهوم القانون.

بربرية القوة تشرع المقاومة

في وضع كهذا يتأصل يوما بعد يوم تصدع وجودي زرعته عقلية التفوق وأصلته القناعة بالقدرة على الفعل من دون محاسبة. لكن الفارق الأساسي بين الحيوان والإنسان تكمن في وعي الفعل ووظيفة الذاكرة المتجسدة، كما يقول جيرار ميريه «في بناء المسئولية؛ فحيث تنتفي المسئولية تنتفي الإنسانية، وتنتفي الحرية». الدولة الخارجة عن العرف والقانون «إسرائيل»، تقود الوعي الجماعي لضحاياها إلى قواعد بسيطة ستعيد صوغ المفاهيم والتصورات والمواقف السياسية في كل ما يتعلق بكينونتها: النفي ينجب النفي، والعنف ينتج العنف، وبربرية القوة تشرع لكل أشكال المقاومة.

مهما كانت طريقة نقل وتصوير الجرائم الإسرائيلية في الإعلام ووسائل مجموعات الضغط الموالية للدولة العبرية إلى المجتمع الغربي، فإن الصورة التي يكونها هذا المجتمع لا تغير الكثير في المقومات الداخلية للاستقرار الإقليمي الذي يسمح للجماعة الإسرائيلية بتجديد شروط إنتاجها كجماعة سياسية في الزمان، أي التاريخ، وفي المكان، أي الفضاء البشري المجاور. فمهما كانت بنية الدولة أو حجمها أو قدراتها أو عقيدتها المعلنة، تنهار أسطورة التأسيس مع تقلص هامش العمل السياسي مع المحيط وصيرورة العمل العسكري التعبير الأسمى للسياسة. إن أي إزمان لحال عدم التوازن لا يعني اضطراب الوجود الفلسطيني تحت الاحتلال أو اللبناني في ظل العدوان وحسب، بل اضطراب في حال الاستقرار السياسي للمحتل المعتدي نتيجة التداخل الإجباري بين الجماعة الفلسطينية والجماعة الإسرائيلية، بين صورة الجنوب في ذهن اللبناني وصورته في ذهن الإسرائيلي.

ها قد ماتت صورة الكيبوتز (الاشتراكية)، وغابت ضرورة الدولة الأخلاقية التي لا يحق لها تكرار ما حصل مع مؤسسيها بحق ضحايا جدد. «الديمقراطية» الطائفية لم تعد أنموذجا يمكن التحدث فيه. ومع العسكرة الدائمة للمجتمع والدولة، اختزل المشروع الصهيوني في أسطورة جيش لا يقهر... قوة متفوقة وأسلحة متميزة ومساعدات بلا حدود تحقن هذا الوجود الذي اختار العنف شرطا واجب الوجوب لاستمراره.

ما حدث في لبنان، فكك هذه الفكرة المركزية. وبهذا المعنى، لم تزرع المقاومة فقط مسماراً في نعش الدولة الداعرة، التي لم يعد الخط البياني لاستمرارها تصاعديا، وإنما أعادت الاعتبار إلى فكرة المجتمع المقاوم الحر. المجتمع القادر على النهضة من تحت رماد التدمير البربري.

لا يحتاج البشر لصور جثث الأطفال والدمار ليتحركوا. دعم لبنان وإعادة بنائه واجب أساسي لعدم استثناء الذات من الفعل المقاوم للعدوان، وهو لا يقل في قداسته عن الفريضة الدينية. هذه المهمة دين في أعماق كل من يتقاسم مع شعب لبنان فكرة أصيلة عن الإنسانية، ورغبة عميقة في عالم أكثر عدلا وأقل بربرية.